



الأمم المتحدة

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

بوينس آيرس

٢٠-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

بوينس آيرس

٢٠-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	الأول - القرارات التي اتخذها المؤتمر
١٧	الثاني - تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
١٧	ألف - تاريخ انعقاد المؤتمر ومكانه
١٧	باء - الحضور
١٨	جيم - افتتاح المؤتمر
١٨	دال - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين
١٩	هاء - إقرار النظام الداخلي
١٩	واو - إقرار جدول الأعمال
٢٠	زاي - تنظيم الأعمال
٢٠	حاء - وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى المؤتمر
٢٠	طاء - الوثائق
٢١	الثالث - مناقشة عامة بشأن دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص
٢٤	الرابع - تقرير عن مناقشات الحلقات الحوارية
٢٤	ألف - الحلقة ١: المزايا النسبية والفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتجارب الناجحة
٢٦	باء - الحلقة ٢: التحديات التي تواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز الإطار المؤسسي اللازم لهما
٢٨	جيم - الحلقة ٣: تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
٣١	الخامس - تقرير لجنة وثائق التفويض
٣٤	السادس - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر
٣٥	السابع - اعتماد تقرير المؤتمر
٣٦	الثامن - اختتام المؤتمر
٣٧	المرفق - قائمة الوثائق

الفصل الأول

القرارات التي اتخذها المؤتمر

القرار ١*

وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وقد انعقد في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩،

١ - يعتمده وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١)؛

٢ - يوصي الجمعية العامة بأن تؤيد في دورتها الثالثة والسبعين وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر.

وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب**

١ - نحن، رؤساء الوفود والممثلين السامين للحكومات، المجتمعين في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩ في أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقود في عام ١٩٧٨، الذي اعتمد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، نؤكد من جديد أن الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر هو "دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص".

٢ - ونجدد التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ونؤكد من جديد القرار ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أقر خطة عمل بوينس آيرس، التي تشكل معلما رئيسيا في مسيرة تطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والقرار ٢٢٢/٦٤ الذي أقر وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

* اعتمد في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩؛ وللاطلاع على المناقشة انظر الفصل السادس.

** أعيد إصدار نص الوثيقة الختامية (A/CONF.235/3) في وقت لاحق لاعتمادها من أجل إدخال التصويبات الشفوية التي أجزتها الأمانة العامة قبل أن يتخذ المؤتمر إجراءاته في جلسته العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس؛ وبذلك يتضمن التقرير الحالي الصيغة المعتمدة المعدلة شفويا.

- ٣ - ونرحب باتفاق باريس، وإطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث والخطة الحضارية الجديدة، ونشير إلى جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي.
- ٤ - ونحيط علماً ببرنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر قمة بلدان الجنوب الأول، وإطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل الدوحة، التي اعتمدها مؤتمر قمة بلدان الجنوب الثاني.
- ٥ - ونلاحظ التغييرات الهامة التي تجري في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، والتي تهيئ الظروف المفضية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والاعتماد على الذات وطنياً وجمعياً.
- ٦ - ونسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يسهمان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي تحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، من حيث مشاطرته الرؤية الشاملة للتنمية الواردة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي توازن بين الأبعاد الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - للتنمية المستدامة.
- ٧ - ونسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجري فيما بين بلدان الجنوب في مجالات شتى تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية، ويمكن أن يجري في سياقات ثنائية أو إقليمية أو أقاليمية لصالح البلدان النامية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال بذل جهود متضافرة، مع مراعاة مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٨ - ونسلم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه المختلف وخصوصياته المختلفة، ونؤكد من جديد رأينا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، يسهم في رفاهيتها الوطنية، واعتمادها على الذات وطنياً وجمعياً، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وفقاً لأولوياتها وخطتها الوطنية. وإن ماهية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحدهما بلدان الجنوب، وأن يستمر الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي البلدان زمام أمورهما بنفسها، والاستقلالية، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة.
- ٩ - ونعترف بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بطابع طوعي وتشاركي وقائم على الطلب، وينبثق من الخبرات المشتركة ومشاعر التعاطف المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى تضامنها. ونذكر كذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يفضي إلى زيادة تنوع فرص التنمية. ولا ينبغي اعتبار التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمثابة مساعدة إنمائية رسمية.
- ١٠ - ونؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بل مكملاً له.
- ١١ - ونسلم بضرورة تعزيز الفعالية الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٢ - ونذكر كذلك أن التعاون الثلاثي يُكمّل ويُضيف قيمة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تمكين البلدان النامية الطالبة من الحصول، على نطاق أوسع، على مزيد من الموارد والخبرات والقدرات التي تقرر هي أنها بحاجة إليها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المستدامة المتفق عليها دولياً.

١٣ - ونسلم بأن للبلدان النامية عادةً وجهات نظر مشتركة إزاء استراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية عندما تواجه تحديات إنمائية متماثلة. ولذلك، يشكل التقارب في التجارب عاملاً حافزاً رئيسياً في تعزيز تنمية القدرات في البلدان النامية، ويعزز في هذا الصدد مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المهم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق إمكاناتها الإنمائية كاملة.

١٤ - ونشدد على ضرورة تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى إنشاء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة. وسيشكّل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والاستفادة المتكافئة من خدمات نظم العدالة المنصّفة، وتدابير مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزءاً لا يتجزأ من جهودنا.

١٥ - ونسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكّنان البلدان النامية من تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكة، ويعززان، في جملة أمور، الوحدة والتعاون اللذين يسهمان في إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف.

١٦ - ونلاحظ أن التعاون بين الشمال والجنوب ظل يمثل في العقود القليلة الماضية الطريقة الرئيسية للتعاون الإنمائي، ومع ذلك فقد وسّعت التعاون فيما بين بلدان الجنوب نطاقه في تلك الأثناء، ويسرّ التكامل الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، ووفر مُهجاً مبتكرة للعمل الجماعي وعزّز مساهمته في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. ونقر بإضفاء الطابع المؤسسي تدريجياً على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدماجه من قبل بعض البلدان والمناطق في السياسات التي تتخذها. وقد حدثت زيادة في عدد الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك أصحاب المصلحة المتعددون، والكيانات دون الوطنية والبرلمانيون، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومجموعات المتطوعين، والمنظمات الدينية، والمنظمات الخيرية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمؤسسات ومراكز الفكر، والمؤسسات الأكاديمية، حسب الاقتضاء. وتوفّر المؤسسات المتعددة الأطراف، والمصارف والصناديق الدولية والإقليمية، بما في ذلك المصارف والصناديق التي أنشأتها البلدان النامية حديثاً، الدعم المالي لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب.

١٧ - ونقر بأن البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات خطيرة، وتواجه كذلك تحديات جديدة وناشئة، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونسلم بالحاجة إلى تعزيز القدرات في البلدان النامية، من خلال تعزيز الموارد، وبناء القدرات والمؤسسات والخبرات والموارد البشرية المحلية، حسب الاقتضاء، للإسهام في أولويات التنمية الوطنية، بناء على طلب البلدان النامية. ونسلم بالحاجة إلى التعاون الدولي في مجال التنمية من أجل تحسين فهم المنظور المتعدد الأبعاد.

١٨ - ونعترف أيضاً بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتخذان بشكل متزايد أشكالاً مختلفة لا تكف عن التطور، تشمل التعاون التقني، وتبادل المعارف والخبرات، والتدريب، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف، وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من

خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بطرق تشمل التجارة، والاستثمار، وتطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال، والزراعة والتنمية الريفية، والأمن الغذائي والتغذية، وسلامة الأغذية، والصحة، والطاقة، والحد من مخاطر الكوارث، والتصدي لتغير المناخ، وكذلك التعلم المتبادل، وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الإنمائية فيما بين البلدان النامية.

١٩ - ونقر بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجال التنمية المستدامة، ونشجع على بذل المزيد من الجهود من أجل تعميم المنظور الجنساني في طرائق التعاون هذه.

٢٠ - ونلاحظ الدور الذي تؤديه التجارة في النمو والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، ونسلم بالمساهمة الهامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التجارة وقدرتها على تعزيز التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد في هذا الصدد أهمية تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب بطريقة متسقة في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

٢١ - ونؤكد من جديد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ووكالاتها غير المقيمة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، في دعم التعاون فيما بين البلدان النامية والتعاون الثلاثي وتعزيزهما، مع التأكيد من جديد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية عن تنميته في المقام الأول.

٢٢ - ونسلم بالدور المتزايد الذي تؤديه الشراكات الشاملة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوصفها الأداة التي تساعد على تحسين الأثر والأعمال الميدانية، مع الإقرار بأن الحكومات تتحمل الدور الرئيسي في تنسيق وقيادة الجهود الإنمائية، وندعو جميع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي إلى المشاركة بصورة مجدية. كما نرحب بالدور المتزايد الذي تضطلع به البلدان النامية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٣ - ونسلم بأهمية تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على أساس طوعي، في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٤ - وبغية مضاعفة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز الدعم المقدم للجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا:

(أ) **نسلم** بأن سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر قد مكّنت بعض البلدان النامية، بما يتماشى مع أوضاعها وظروفها الوطنية، من انتشار الملايين من مواطنيها من براثن الفقر المدقع، وندعو جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى تبادل معارفهم وخبراتهم، لا سيما مُنح التنمية النابعة من الداخل، من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ب) **ندعو** البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق تعزيز أبعاد الاستدامة الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية، بما يشمل تعزيزها في جميع سياسات وأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لضمان اتباع نهج أكثر شمولاً واتساقاً في التنمية المستدامة؛

(ج) **ندعو** المؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية والتناثية إلى النظر في زيادة الموارد المالية والتعاون التقني من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(د) **نشدد** على ضرورة الاستفادة من دور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتعزيز ودعم المشاريع الصناعية وشبه الصناعية، وضمان الأمن الغذائي والتغذية، بطرق تشمل تعزيز الزراعة المستدامة والنظم الغذائية، وتجهيز الأغذية والصناعات الزراعية، التي يمكن ربطها مع سلاسل القيمة العالمية والتصدي بفعالية لاحتياجات السوق في البلدان النامية؛

(هـ) **نلاحظ** إنشاء مؤسسات ومصارف وصناديق إقليمية وعالمية جديدة، مما سيسهم في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونؤكد أهمية إدارة هذه المؤسسات بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة؛

(و) **نلاحظ مع القلق** الزيادة في مستويات الديون على الصعيد العالمي، وندعو المقترضين والدائنين إلى التصدي، على سبيل الأولوية، للتحديات المرتبطة بالقدرة على تحمل الديون لمنع الأثر السلبي على التنمية الطويلة الأجل وعلى إنجاز أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) **نشجع** البلدان النامية على اعتماد أو تعزيز سياسات وطنية من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز قدرة آليات التنسيق الوطنية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء، على تحسين تنسيق السياسات، وتبادل المعارف والدروس المستفادة والممارسات السليمة، وتكييف هذه الممارسات، بطرق تشمل التبادل الطوعي للخبرات والدراية الفنية وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية من أجل التنمية؛

(ح) **نشجع** البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على القيام، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بتعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها بين الأطراف، مع مراعاة الأطر القانونية الوطنية للبلدان النامية، ونشجع على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التطورات التكنولوجية، بما في ذلك التعاون على اقتناء القدرات اللازمة للبحث والتطوير، وإدارة شبكات التكنولوجيا والمعلومات، التي تشمل منتجي ومستخدمي التكنولوجيا فضلاً عن العاملين على بناء الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. ونشدد أيضاً على الحاجة إلى تعزيز تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً ونشرها إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

(ط) **ندعو** مراكز الامتياز المعنية، وفقاً للسياسات والأولويات الإئتمانية الوطنية، إلى تعزيز برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات فيما بين التجمعات دون الإقليمية والإقليمية، حسب الاقتضاء، بهدف بناء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والأطر والبرامج التعاونية عبر الحدود الرامية إلى توسيع نطاق أفضل الممارسات التي يمكن أن تعود بالفائدة على العديد من البلدان النامية؛

(ي) **نشيد** بإسهام مراكز الفكر، ومجتمعات الممارسين، وشبكات وأفرقة الخبراء في تحسين ممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونشجع كيانات الأمم المتحدة على مواصلة

العمل، حسب الاقتضاء، مع هذه المنظمات بمزيد من الفعالية في الجهود الرامية إلى تحسين فهم دور وتأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأطر الإنمائية الإقليمية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

(ك) **نلاحظ** أن الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة يعيقان التنمية الاقتصادية، ويعتقان عدم المساواة في الدخل، ويحدان من تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع البلدان إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونشجعها على القيام بذلك، بطرق تشمل تبادل المعارف والممارسات السليمة لمنع الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها، بما في ذلك من خلال تعزيز الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول؛

(ل) **نؤكد من جديد** دعمنا للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونهيب باللجنة أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، المشاركة مع الدول الأعضاء في مشاورات شاملة وشفافة، خلال دوراتها العادية، ترمي إلى زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال التعلم من الأقران، وتبادل المعارف والخبرات، إضافة إلى أفضل الممارسات على أساس طوعي، بطرق تشمل، في جملة أمور، عقد مناقشات في إطار اجتماعات مائدة مستديرة، وإجراء حوارات تفاعلية، وتقديم توصيات، حسب الاقتضاء، إلى الجمعية العامة؛

(م) **نسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل فرصة لدعم البلدان النامية في وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ من أجل تعزيز المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بوصفها عاملاً من عوامل التنمية المستدامة، بما في ذلك التصنيع المستدام. ونسلم أيضاً بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينبغي لهما أن يعززا قدرة البلدان النامية على وضع استراتيجيات تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم تتيح لها النمو والازدهار، وبناء قدرتها على الإسهام بقدر أكبر في توفير العمل اللائق للجميع وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

٢٥ - ونشجع البلدان النامية على تطوير نظم تتولى هي زمامها من أجل تقييم نوعية وأثر برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحسين عملية جمع البيانات على المستوى الوطني لتعزيز التعاون في تطوير المنهجيات والإحصاءات لهذا الغرض، حسب الاقتضاء، واضعين في اعتبارنا المبادئ المحددة والخصائص الفريدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونشجع جميع الجهات الفاعلة على دعم المبادرات الرامية إلى جمع المعلومات والبيانات وتنسيقها ونشرها وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب البلدان النامية.

٢٦ - وفي هذا الصدد، ندعو البلدان النامية المهتمة إلى المشاركة في المشاورات التي تجري في إطار اللجان الإقليمية أو المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أو المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، بشأن المنهجيات الطوعية غير الملزمة، بالاستفادة من الخبرات القائمة، مع مراعاة خصوصيات مختلف طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واحترام التنوع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار النهج الوطنية. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية التي وضعت منهجيات للتخطيط والرصد، وقياس وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مناطقها على أساس طوعي ولمصلحة بعض البلدان النامية من أجل وضع منهجية للمحاسبة وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢٧ - وإذ نشدد على ضرورة إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا:

(أ) **نلاحظ مع التقدير** أن العديد من كيانات الأمم المتحدة قد أدمجت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأطر الاستراتيجية وخطط العمل الخاصة بكل منها وصممت مبادرات مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لفائدة البلدان النامية؛ وأنشأت أو عززت وحدات متخصصة ووضعت برامج وكرست لها الموارد البشرية والمالية للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وفي هذا السياق، نشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والبرامج والأطر الاستراتيجية وغيرها من أدوات التخطيط، بما في ذلك المؤشرات والمنهجيات المناسبة، على النحو الذي توافق عليه مجالس إدارتها، وتقديم الدعم لتبادل الممارسات السليمة بشأن السياسات والنهج المبتكرة فيما بين البلدان النامية، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تحدد الإطار العالمي لتمويل التنمية المستدامة؛

(ب) **نطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تقديم دعمها، في حدود الموارد المتاحة وبموافقة الحكومات المعنية، لتعزيز المؤسسات البحثية العامة ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والشبكات المعرفية ومراكز الامتياز الإقليمية أو المواضيعية ذات الصلة، بوصفها أماكن مؤسسية لتنمية المعارف وتبادلها بشأن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ج) **ندعو** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، على بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يشمل تبادل الممارسات السليمة والخبرات المستقاة من بلدان الجنوب، لا سيما مع أقل البلدان نمواً، وبطريقة تتسق مع ولاياتها وخططها الاستراتيجية، والتشجيع على نقل التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بين الأطراف بما يعود بالنفع على البلدان النامية لمعالجة المسائل المرتبطة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

(د) **نحث** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز مساعدتها للبلدان النامية على البحث عن شركاء محتملين للتعاون في المجالات الاستراتيجية التي تحددها البلدان النامية، بما يتماشى مع سياساتها وخططها الإنمائية الوطنية، والعمل بصفة عنصر مساعد على بناء هذه الشراكات، عند الطلب وعلى نحو يتفق مع ولايات كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(هـ) **نطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز، في حدود الموارد القائمة، الدعم الذي تقدمه إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات تشمل، في جملة أمور، تعزيز بناء القدرات، والتكامل الإقليمي، والروابط الإقليمية، والترابط بين الهياكل الأساسية وتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال تنسيق السياسات العامة، وتبادل المعارف، والابتكارات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف، وفي العديد من مجالات التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

(و) **ندعو** جميع كيانات الأمم المتحدة إلى تحسين الفعالية والاتساق والتنسيق والتكامل في أنشطتها التنفيذية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفقاً للخطة الإنمائية الوطنية،

وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وولاية كل منها. وفي هذا السياق، نخطط علماً بالتدابير المتخذة لوضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقيادة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع مراعاة العمل الجاري لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإبقاء الدول الأعضاء على علم تام بالمستجدات؛

(ز) **نثني** على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستضافته مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لسنوات عديدة، والتزامه بتعزيز نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق التنمية المستدامة؛ وندعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة استضافة المكتب تحت إشراف المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وندعو الجمعية العامة إلى مواصلة تقديم التوجيه، ونطلب إلى الأمين العام مواصلة العمل بشأن هذه المسألة؛

(ح) **نؤكد** من جديد الولاية والدور المركزي المنوطَيْن بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي هذا الصدد، ندعو مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مواصلة دعم الحوارات السياسية، والبرامج، وبناء القدرات، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لإقامة شراكات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتمكين من تبادل الممارسات السليمة والخبرات؛

(ط) **نعترف** بالدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفقاً لولاية كل منها، مع مراعاة الإصلاحات الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال الأنشطة الجارية مثل تعزيز الترابط، وتسخير الموارد البشرية وغيرها من الموارد المتوفرة في الشبكات المعرفية، والشراكات، والقدرات التقنية والبحثية ذات الصلة، لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي، ومن خلال مواصلة تقديم الدعم التقني والمتعلق بالسياسات والبحوث للبلدان الواقعة في مناطقها، ومن خلال التعاون، حسب الاقتضاء، مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لمواصلة دعم قدرة الدول الأعضاء في المجالات التي يمكن فيها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يحقق أكبر أثر إنمائي؛

(ي) **نحث** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمواصلة التشجيع على الممارسات الإنمائية التي تتسم بالشفافية وتكون مستدامة وخاضعة للمساءلة، وتمكين المزيد من الشراكات، بهدف تشجيع وتوسيع نطاق أفضل الممارسات لفائدة البلدان النامية.

٢٨ - وإذ ندرك أن التعاون الثلاثي هو أسلوب لبناء الشراكات والثقة فيما بين جميع الشركاء، يجمع موارد وقدرات متنوعة بمسك بزمامها البلد النامي الذي طلب التعاون، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأنه يحقق قيمة مضافة عن طريق استخدام وتعبئة موارد تقنية ومالية إضافية، وتبادل طائفة أوسع من الخبرات وتعزيز مجالات جديدة للتعاون، والجمع بين الحلول الإنمائية الميسورة التكلفة والمناسبة للسياق، في إطار ترتيبات مرنة وطرائق مشتركة متفق عليها، فإننا:

(أ) **نسلم** بالدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، لتحسين خبراتها وقدراتها الوطنية من خلال آليات التعاون الثلاثي، بما في ذلك الدعم المباشر أو ترتيبات تقاسم التكاليف، والمشاريع المشتركة للبحوث والتنمية، وتبادل الموظفين، وتوفير برامج تدريب مقدمة في بلد ثالث، ودعم مراكز الخبرة الرفيعة ذات الصلة، وكذلك من خلال توفير المعارف والخبرات والموارد الضرورية على نحو يتيح دعم البلدان النامية، وفقاً لأولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وفي هذا السياق، نشجع هؤلاء الشركاء على تعزيز دعمهم لهذه الأنشطة؛

(ب) **نلاحظ** أن التعاون الثلاثي يتسم بطابع شامل للجميع ومتنوع، يدعم الشراكات التي يمكن فيها لكل شريك أن يساهم حسب قدراته وإمكاناته، وندعو إلى إنشاء وتعزيز حلول وشراكات إنمائية ابتكارية يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة على شتى المستويات، بما في ذلك السلطات المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) **ندعو** الدول الأعضاء إلى زيادة استخدام التعاون الثلاثي، الذي يتيح تعبئة ما يلزم من موارد ومعارف وخبرات إضافية تحت قيادة البلدان المستفيدة، لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، وزيادة القدرات على التعاون، وتعزيز شراكات قوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(د) **نقرّ** بالحاجة إلى تحسين فهم التعاون الثلاثي، وتقديم المزيد من الأدلة والمعلومات الدقيقة عن درجته ونطاقه وأثره. ونشجع على مواصلة تبادل المعلومات والمعارف والتعلم المتبادل من مختلف تجارب التعاون الثلاثي والاستفادة على أفضل وجه من مزاياه النسبية، وتبادل المعارف، والتعلم المشترك، والمشاركة في خلق حلول التنمية؛

(هـ) **نلاحظ** أن التعاون الثلاثي يوفر نهجاً قابلاً للتكيف ومرناً للتعامل مع التحديات الإنمائية المتغيرة، ويبني على مواطن القوة التكميلية للجهات الفاعلة المختلفة من أجل إيجاد حلول مبتكرة للتحديات الإنمائية تتسم بالفعالية من حيث التكلفة والمرونة وتكون محددة بحسب السياق، ويمكن أن ينشأ عن مزيج من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، لإنشاء شراكات حول تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الفعالية الإنمائية للتعاون الثلاثي، من أجل خفض تكاليف المعاملات وتحقيق أعظم أثر ممكن من مشاريع التعاون الثلاثي، وندعو البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات المهتمة بالأمر إلى مواصلة المشاركة في هذه الجهود؛

(و) **نرحب** بالجهود الطوعية الجارية لتحديد وتوثيق الممارسات السليمة في التعاون الثلاثي، ونلاحظ أن تعزيز المشاركة الفعالة من القطاع الخاص يمكن، عند الاقتضاء، أن يضاعف إمكانات التعاون الإنمائي والتخفيف من حدة المخاطر عندما تكون الموارد محدودة؛ وفي هذا السياق، نحيط علماً بالمبادرات الطوعية من قبيل الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، بما في ذلك مبادرة الشراكة العالمية من أجل تعاون ثلاثي فعال.

(ز) **ندعو** جميع الشركاء إلى مواصلة زيادة دعمهم لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢٩ - ونعترف بضرورة تعزيز فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مواصلة تعزيز خضوع كل طرف للمساءلة المتبادلة، وزيادة الشفافية، وفقا للخطط والأولويات الإنمائية الوطنية. ونقر أيضا بأن تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يقيّم، حسب الاقتضاء، لتحسين نوعيته بأسلوب يركز على النتائج. وفي هذا الصدد، نشجع الشركاء ذوي الصلة على مواصلة تعزيز فعالية التنمية لكل من الطريقتين، وتقييم أثرهما، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، الأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٣٠ - وإذ نسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما طريقتان تكميليّتان هامتان للتعاون العلمي، والابتكار، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية، ولجعل نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف متاحا بشكل أيسر، وقابلا للتكييف، وميسور التكلفة على البلدان النامية، فإننا:

(أ) **نلاحظ** مع التقدير المبادرات التي تدعمها آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛

(ب) **ندعو** البلدان التي أنشأت مؤسسات ذات خبرة على المستوى العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى النظر في تقديم مزيد من المنح الدراسية وغيرها من الترتيبات ذات الصلة التي من شأنها أن تمكن الطلاب والعلماء الشبان، بما يشمل النساء والفتيات، من بلدان الجنوب، من تحسين فرص الوصول إلى مثل هذه المؤسسات لإجراء الدراسات العليا والبحوث؛ ونرحب أيضا بالتدابير التي اتخذت في بعض المناطق لمنح مواطني كل من الدول الأعضاء فيها حق الدخول بدون تأشيرة؛

(ج) **ندعو** مزيدا من الآليات الإقليمية إلى تبادل السياسات والاستراتيجيات الناجحة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيزها، واستكشاف فرص جديدة وتعزيز التنسيق والتعاون عبر الحدود وعلى المستوى الأقليمي بين مختلف المبادرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك البحوث في المجالات العلمية. وإن تقديم مزيد من الدعم للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وآلية تيسير التكنولوجيا، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، ولا سيما تقديم مساهمات مالية لعمليات المصرف ومبادراته ذات الصلة، يمكن أن يساعد البلدان النامية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من أجل تحسين تمثيل النساء والفتيات؛

(د) **ندعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في آليات تيسير التكنولوجيا على الصعيدين العالمي والإقليمي، عند الاقتضاء، من أجل زيادة المواءمة بين الاحتياجات والحلول التكنولوجية ودعم تنفيذ المشاريع، وتقييم الفرص المتاحة لبناء الشراكات الثلاثية؛

(هـ) **ندرك** التطورات التكنولوجية المستجدة التي توفر فرصا وتفرض تحديات جديدة، ونشجع الدول الأعضاء على أن تجري، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، دراسات ذات صلة، وأن تدعو إلى عقد حوارات لاستكشاف الخيارات السياسية المتاحة للبلدان النامية لكي يتسنى لها إدارة التحديات بمفردها أو بشكل جماعي، وتعزيز الفوائد المستمدة من تطور التكنولوجيات، مثل الذكاء الاصطناعي،

والبيانات الضخمة، وعلم التحكم الآلي، وغيرها من الابتكارات التكنولوجية، وفقا للخطط والسياسات الوطنية.

٣١ - وإذ ندرك قيمة النهج الشاملة للجميع بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بقيادة الدول الأعضاء، حيث تخلق الحكومات بيئات ملائمة لتعبئة العمل الجماعي بمشاركة عدد متزايد من مختلف الأطراف الفاعلة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإننا:

(أ) **نشجع** الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، على إنشاء أو تعزيز آليات منسقة على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي من أجل الاستفادة من الخبرات والموارد الأخرى التي توفرها الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) **نشجع** الدول الأعضاء على تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تقييم المخاطر، والأطر التنظيمية، لتعزيز المساهمة في التنمية المستدامة، ونرحب في هذا الصدد بالعمل الجاري الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما في ذلك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، في حدود الموارد المتاحة، الذي يشمل القيام بدراسات عن النماذج الممكنة للشراكة الدولية بين القطاعين العام والخاص دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ج) **ندرك** أن نقص الموارد لا يزال يعوق توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولذا فإننا نشدد على ضرورة زيادة تعبئة الموارد والقيام، في جملة أمور، بإشراك القطاع الخاص في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة. ونشجع أيضاً على أن تكون الممارسات في قطاع الأعمال متسقة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وفقاً للخطط والأولويات الوطنية، بهدف المساهمة في تطوير ونقل العلوم والتكنولوجيا والحلول القائمة على الابتكار بشروط متفق عليها بين الأطراف، في سائر بلدان الجنوب؛

(د) **نسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يعزز بناء القدرات، و يتيح تقوية الموارد البشرية والاستفادة من الدور المحفز للتعليم والتنمية البشرية في خلق فرص العمل وتشجيع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التعليم، ولا سيما في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم التقني والمهني من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وإنتاج مزيد من السلع والخدمات ذات القيمة العالية.

٣٢ - وندرك وجود توجهات نحو التوسع الحضري السريع في البلدان النامية، وندعو إلى زيادة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الهادفة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في المناطق الحضرية والمناطق الريفية عن طريق زيادة تنسيق السياسات وتبادل المعارف والحلول والخبرات، وعبر زيادة الإنتاجية والقدرة على الصمود والاستدامة على المستوى المحلي، بما في ذلك في المراكز الحضرية التي يُتوقع أن يعيش فيها ٦٨ في المائة من سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠. ويُعدُّ تبادل الممارسات السليمة في التخطيط والإدارة الحضرية التشاركية وسيلة هامة لتحقيق هذه الغاية. ونشدد على أهمية

توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتوفير العمل اللائق للجميع، وتنمية المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات في المناطق الريفية لمعالجة العوامل المحركة للهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية والتحديات ذات الصلة بذلك.

٣٣ - ونسلم بالحاجة إلى تعبئة موارد كافية من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة والمحلية والدولية، لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونثني في هذا السياق على البلدان النامية التي أقامت شراكات مع كيانات الأمم المتحدة وأنشأت مرافق تمويل وصناديق استثمارية للمضي قدماً على مسار التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التصدي لتحديات التنمية. ونثني على البلدان المتقدمة النمو لدعمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب وانخراطها في التعاون الثلاثي ونشجعها على مواصلة توسيع نطاقه.

٣٤ - ونرحب بالمساهمات المقدمة إلى صندوق بيريس غيريرو الاستثماري من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وندعو جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى مواصلة وتكثيف جهودها في هذا الصدد. وفي هذا السياق، نشجع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على دعم هذه الجهود عن طريق اتخاذ مبادرات لتعبئة الموارد من أجل تيسير استخدام الموارد المالية والعينية بفعالية وكفاءة من أجل صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تمشياً مع الاستراتيجية العامة لتعبئة الموارد والخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع تجنب تشتت ترتيبات التمويل. ونشجع أيضاً مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على القيام، عند الطلب، بتيسير حصول البلدان النامية على الأموال المخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٥ - ونرحب بالتقدم المحرز منذ توافق آراء مونتييري لتمويل التنمية في تطوير وحشد الدعم لإيجاد مصادر وآليات مبتكرة لتوفير تمويل إضافي، ونشجع البلدان على مواصلة استكشاف مصادر وأدوات جديدة للتمويل المبتكر من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، حسب الاقتضاء.

٣٦ - وندعو الأمين العام إلى الإبلاغ عن تنفيذ هذه الوثيقة الختامية، في التقارير الحالية التي يقدمها إلى الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حسب الاقتضاء.

٣٧ - ونعرب عن تقديرنا وامتناننا لجمهورية الأرجنتين وشعبها لحسن تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستضافته، وعلى ما لقيناه من كرم الضيافة في مدينة بوينس آيرس.

القرار ٢*

الإعراب عن الشكر لشعب الأرجنتين وحكومتها

إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وقد اجتمع في بوينس آيرس، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، بدعوة من

حكومة الأرجنتين،

* اعتمد في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، وللاطلاع على المناقشة انظر الفصل السابع.

- ١ - **يعرب عن بالغ تقديره** لرئيس الأرجنتين، سعادة السيد موريسيو ماكري، لما قدمه من إسهام متميز بصفته رئيساً لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في النتائج الناجحة التي حققها المؤتمر؛
- ٢ - **يعرب عن عميق امتنانه** لحكومة الأرجنتين لإتاحتها عقد المؤتمر في الأرجنتين، ولما تفضلت بوضعه تحت تصرف المؤتمر من مرافق وخدمات ممتازة وموظفين ذوي كفاءة؛
- ٣ - **يطلب** إلى حكومة الأرجنتين أن تنقل إلى شعب الأرجنتين، وإلى مدينة بوينس آيرس، مشاعر امتنان المؤتمر لما لقيه المشاركون من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

القرار*٣

وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه^(٢)،
يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

* اعتمد في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، وللإطلاع على المناقشة انظر الفصل الخامس.

(٢) A/CONF.235/5، الفقرة ١٩.

الفصل الثاني

تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف - تاريخ انعقاد المؤتمر ومكانه

١ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤٤/٧١ و ٣١٨/٧١، ومقرريها ٥٤٤/٧٢ و ٥٤٣/٧٣. وخلال هذه الفترة عقد المؤتمر خمس جلسات عامة وثلاث حلقات نقاش حوارية.

باء - الحضور

٢ - مُثّلت في المؤتمر الدول التالية البالغ عددها ١٤٥ دولة والاتحاد الأوروبي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإسواتيني، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتونس، وتشيكيا، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، ودولة فلسطين، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصومال، والصين، وعمان، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفيت نام، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية والسنگال وصرىا وسيراليون، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهاييتي، والهند، وهندوراس، وبنغاليا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

٣ - ومثّلت المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية بمراقبين: الاتحاد الأفريقي، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والمؤسسة الإنمائية للأنديز، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، ومنظمة التكامل لأمريكا الوسطى، وأمانة الكومنولث، وصندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الأيبيري الأمريكي، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، وغرفة التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجامعة الدول العربية، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان

المصدرة للنفط، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنتدى تنمية جزر المحيط الهادئ، والشركاء في السكان والتنمية، ومركز الجنوب والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

٤ - ومثلت في المؤتمر الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والاتحاد البريدي العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

٥ - ومثلت في المؤتمر كيانات الأمم المتحدة التالية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي.

٦ - وحضر المؤتمر أيضا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين.

٧ - وترد قائمة بأسماء المشاركين في الوثيقة [A/CONF.235/INF/2](#).

جيم - افتتاح المؤتمر

٨ - افتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، بصفته الرئيس المؤقت وفقا للمادة ١٧ من النظام الداخلي المؤقت.

٩ - وخلال الافتتاح الرسمي للمؤتمر أدلى ببيانات في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢٠ آذار/مارس كل من رئيس المؤتمر، موريسيو ماكري؛ ورئيسة الجمعية العامة، ماريا فرينادا إسببوتوزا غارسيس؛ والأمين العام، أنطونيو غوتيرش؛ ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنغا روندا كينغ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكيم شتاينر؛ والرئيس المٌكلف للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أدونيا إيبباري؛ والأمينة العامة المساعدة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في باكستان، آتيا نوازيش علي خان، ممثلة للقطاع الخاص؛ والمدير التنفيذي لشبكة واقع المعونة في أفريقيا، فيتاليس ميجنا، ممثلا للمجتمع المدني.

دال - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

١٠ - انتخب المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٠ آذار/مارس، أعضاء مكتبه عملا بالمادة ٦ من نظامه الداخلي.

رئيس المؤتمر

١١ - انتُخب رئيس الأرجنتين، موريسيو ماكري، رئيسا للمؤتمر بالتزكية.

نواب الرئيس

١٢ - انتُخب بالتزكية نواب الرئيس المذكورين أدناه:

الدول الأفريقية: غينيا والمغرب

دول آسيا والمحيط الهادئ: بنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية

دول أوروبا الشرقية: استونيا وليتوانيا

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرازيل

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: أيرلندا

نائب الرئيس بحكم المنصب

١٣ - انتُختب الأرجنتين بالتزكية نائبا لرئيس المؤتمر بحكم المنصب.

المقرر العام

١٤ - انتُخب سفين يورغنسون (استونيا) مقرا عاما للمؤتمر بالتزكية.

هاء - إقرار النظام الداخلي

١٥ - وفي الجلسة نفسها أقر المؤتمر نظامه الداخلي (انظر A/CONF.235/2).

واو - إقرار جدول الأعمال

١٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، وعلى أساس جدول الأعمال المؤقت (A/CONF.235/1) أقر المؤتمر جدول الأعمال التالي:

- ١ - افتتاح المؤتمر.
 - ٢ - انتخاب الرئيس.
 - ٣ - إقرار النظام الداخلي.
 - ٤ - إقرار جدول الأعمال.
 - ٥ - انتخاب أعضاء المكتب الآخرين غير الرئيس.
 - ٦ - تنظيم الأعمال.
 - ٧ - وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى المؤتمر:
- (أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

٨ - مناقشة عامة بشأن دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص.

٩ - حلقات النقاش الحوارية:

(أ) الحلقة ١: المزايا النسبية والفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتجارب الناجحة؛

(ب) الحلقة ٢: التحديات التي تواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز الإطار المؤسسي اللازم لهما؛

(ج) الحلقة ٣: تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(د) موجزات الرؤساء المشاركين.

١٠ - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر.

١١ - اعتماد تقرير المؤتمر.

١٢ - اختتام المؤتمر.

زاي - تنظيم الأعمال

١٧ - وفي الجلسة العامة الأولى أيضاً، وافق المؤتمر على تنظيم الأعمال على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.235/4.

١٨ - وفي الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، دُكر المؤتمر بأن البندين ٥ و ٦ من جدول الأعمال اللذين نُظرا في جلسة سابقة، لا يزالان مفتوحين. وحيث لم توجد مسائل أخرى لنظرها في إطار البندين ٥ و ٦ من جدول الأعمال قرر المؤتمر اختتام نظره فيهما.

حاء - وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى المؤتمر

١٩ - وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢٠ آذار/مارس، عيّن المؤتمر عملاً بالمادة ٤ من نظامه الداخلي، الدول التالية أعضاء في لجنة وثائق التفويض على أساس تشكيل لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين: الاتحاد الروسي وأنتيغوا وبربودا وسيراليون وشيلي والصين وغانا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

طاء - الوثائق

٢٠ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر في مرفق هذا التقرير.

الفصل الثالث

مناقشة عامة بشأن دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص

٢١ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢٠ آذار/مارس، استمع المؤتمر في إطار البند ٨ من جدول الأعمال إلى بيانات أدلى بها كل من رئيس أوروغواي، تاباري فاسكويز؛ ورئيس دولة إسواتيني، الملك مسواتي الثالث؛ ورئيس باراغواي، ماريو أبدو بينيتس؛ ورئيسة استونيا، كريستي كاليوليد.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من نائب رئيس وزراء الصين، هُو تشوهُوا؛ والنائب الأول لرئيس الوزراء وزير خارجية صربيا، إيفيكا داشتش؛ ووزير خارجية دولة فلسطين، رياض المالكي (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وبصفته الوطنية)؛ ووزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا، مانويل فينتورا روبليس (باسم المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل وبصفته الوطنية)؛ ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس، جيروم خافيير والكوت؛ ووزير خارجية بيرو، نيسستور بوبوليزيو بارداليس؛ ووزير خارجية ماليزيا، داتو سيف الدين بن عبد الله؛ ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق، خوسيه كوندونجوا أنطونيو باتشيكو؛ ووزير الشؤون الخارجية والحراك البشري في إكوادور، خوسيه فانسيا؛ ووزير التخطيط والتنمية الوطنية في إندونيسيا، بامبانج برودجونيجورو؛ ووزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في مصر، سحر أحمد محمد عبد المنعم نصر؛ ووزير الخدمات المالية والتجارة والصناعة والهجرة في جزر البهاما، ثيودور برنت سيمونيت؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، سلطان بن سعد المريخي؛ ووزير خارجية ملديف، عبد الله شهيد.

٢٣ - وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من نائبة رئيس الوزراء للشراكة الاستراتيجية في رومانيا، آنا بيرشال؛ ومفوض التعاون الدولي والتنمية في الاتحاد الأوروبي، نفين ميميك؛ وأمين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي بالهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية في الفلبين، أرنستو برينيا؛ ووزير خارجية أذربيجان، إيلمار ماهارام أوغلو مامادياروف؛ ووزير الخارجية والمجتمعات المحلية والدفاع في كابو فيردي، لويس فيليب لوبيز تافاريس؛ ووزير التجارة الخارجية والاستثمار في كوبا، رودريغو الميركا دياز؛ ووزير خارجية جورجيا، ديفيد زالكالياي؛ ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، ميغيل فارغاس مالدونادو؛ ووزير شؤون الرئاسة والحكومة والإعلام في بوتسوانا، نونوفو مولفي؛ ووزير الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا، مانويل خوسيه نيونيس جونور؛ ووزيرة التعاون والتكامل الأفريقي في غينيا، دين كيتا؛ ووزير الأغذية والزراعة والصناعات الخفيفة في منغوليا، أولان شولتم؛ ووزير خارجية بنغلاديش، عبد الكلام عبد المؤمن؛ ووزير خارجية جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات، ديغو باري رودريغيز؛ ووزير التعاون الدولي في اتحاد ميانمار، كياو تين؛ ووزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون، آلاماين أوسمان مبي؛ ووزير خارجية نيبال، براديب كومار غياوالي؛ ونائبة وزير الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك، مارثا ديلجادو؛ ونائب وزير خارجية النرويج، جينيس فروليتتش هولت؛ ونائب وزير خارجية غواتيمالا، ياريو استرادا (بالنيابة أيضا عن بلدان منطقة أمريكا الوسطى).

٢٤ - وفي الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ٢٠ آذار/مارس، استمع المؤتمر إلى بيانات من كل من نائب وزير خارجية أرمينيا، أرتاك أبيتونيان؛ ونائب وزير خارجية فييت نام، سون ثان بوي؛ ووزير الدولة

بوزارة الخارجية ووزارة التنمية الاجتماعية وتنمية الأسرة في سنغافورة، سام تان شين سيونغ؛ ونائب وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سونغغين سافانفيت؛ ووزير الدولة للتعاون الدولي في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي في إسبانيا، خوان بابلو دي لاغيليسا غونزاليس دي بيريدو؛ ونائب وزير خارجية ليبريا، إلياس شونيين؛ ونائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، ليوويلين لاندروز؛ ووزير التجارة الخارجية والسياسة المالية في البرازيل، نوريرتو موريتي؛ ونائب وزير خارجية تركيا، سادات أونال؛ والسكرتير الأول بوزارة الدولة للتخطيط والخزينة الوطنية في كينيا، يوليوس موييا؛ ونائب وزير الشؤون الخارجية وشؤون التعاون لشرق أفريقيا في جمهورية تنزانيا المتحدة، داماس دانييل ندبارو؛ ونائب وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي في غانا، تشارلز أويريدو.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العربية السورية وجزر سليمان وجمهورية إيران الإسلامية واليمن وأندورا وناميبيا.

٢٦ - وفي الجلسة العامة الرابعة المعقودة في ٢١ آذار/مارس، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلت بها وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال. تيريسا ريبيريو؛ ووزير الدولة والمبعوث الخاص لأيرلندا إلى المؤتمر، دافيد كووني؛ والوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، المكلف بالتعاون الأفريقي في المغرب، محسن جازولي.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها ممثلو تايلند (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبصفته الوطنية)؛ وإسرائيل وجيبوتي وتونس والهند وإريتريا والكرسي الرسولي وبنما وجامايكا واليابان وبوروندي والسلفادور والكويت والجزائر والاتحاد الروسي وأنتيغوا وبربودا وجمهورية كوريا وألبانيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة وهندوراس وباكستان وليبيا وكندا وبوركينا فاسو ونيكاراغوا وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٢٨ - وفي الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، استمع المؤتمر إلى بيان أدلى به وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمغتربين في غامبيا، مامادو تانغارا.

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات من ممثلي كل من فيجي وإيطاليا وسويسرا وإثيوبيا وغيانا وزمبابوي والسودان وشيلي ونيجيريا وكولومبيا وبليز والسنغال ورواندا وكيريباس.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها المراقبون عن المنظمة الدولية للهجرة، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغرفة التجارة الدولية، ومنتدى تنمية جزر المحيط الهادئ، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٣١ - وفي الجلسة العامة الخامسة أيضا، أدلى ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (بالنيابة أيضا عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي)، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المقرر الخاص المعني بالحقوق في التنمية التابع لمجلس حقوق الإنسان)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومركز التجارة الدولية، ومكتب مكافحة الإرهاب.

٣٢ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرون على النحو التالي: الاتحاد الدولي لنقابات العمال، ومركز بحوث وسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب (أرتيكيولاسيو سول) ومنظمة أكسفام الدولية، والمنتدى الاستشاري الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الرابع

تقرير عن مناقشات الحلقات الحوارية

٣٣ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢٠ آذار/مارس، أعلن الرئيس تعيين الرؤساء المشاركين لحلقات النقاش الحوارية على النحو التالي: أبو الكلام عبد المؤمن، وزير خارجية بنغلاديش، وسحر أحمد محمد عبد المنعم نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في مصر حلقة النقاش الحوارية ١؛ وبامبانج برودجونجورو، وزير التخطيط والتنمية الوطنية في إندونيسيا؛ وسنتياغو تشافيز، نائب وزير الحراك البشري في إكوادور حلقة النقاش الحوارية ٢؛ ومارك - أندري بلانشارد، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة؛ وديين كيتا، وزيرة التعاون والتكامل الأفريقي في غينيا حلقة النقاش الحوارية ٣.

٣٤ - وفي الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، دعا الرئيس الرؤساء المشاركين لحلقات النقاش الحوارية الثلاث إلى عرض موجزات للمناقشات التي أُجريت في حلقاتهم على المؤتمر. وأبلغ الرئيس المؤتمر أيضا بأن موجزات حلقات النقاش الحوارية الثلاث ستُدرج في تقرير المؤتمر.

ألف - الحلقة ١: المزايا النسبية والفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتجارب الناجحة

٣٥ - في ٢١ آذار/مارس، افتتح الرئيس المشارِك حلقة النقاش الحوارية الأولى باب المناقشة وأدلى ببيان. وأدلت ببيان أيضا الرئيسة المشاركة (مصر).

٣٦ - وقدم المتحاورون الواردة أسماؤهم أدناه استعراضات: دونغيو كو، نائب وزير الزراعة والشؤون الريفية في الصين؛ ورحمن نور الدين، نائب رئيس الوكالة التركية للتعاون والتنسيق؛ وخورخيه موريرا دا سيلفا، مدير مديرية التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وكورنيليا ريختر، نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وإنريكيه ماروري، مدير أنشطة الدعوة والحملات في منظمة أوكسفام إنترمون، أوكسفام.

٣٧ - وتلت ذلك مناقشة حوارية أدلى خلالها ببيانات ممثلو كل من إندونيسيا ونيجيريا وغينيا والأردن وجنوب أفريقيا وكندا وكوبا والبرازيل وسيراليون.

٣٨ - وأدلى ببيان ممثلو كل من المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية: صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛ وأمانة الكومنولث.

٣٩ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التالية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

٤٠ - وأدلى ببيانات كذلك ممثلو المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرون على النحو التالي: معهد أمريكا الجنوبية لحوكمة الصحة، والاتحاد الدولي لنقابات العمال.

- ٤١ - ورد المتحاورون على التعليقات والأسئلة التي أثيرت في أثناء المناقشة الحوارية.
- ٤٢ - وعلق الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن الرئيس المشارك (بنغلاديش)، على الآراء المعرب عنها. وأدلت الرئيسة المشاركة (مصر) بملاحظات ختامية وأعلنت اختتام حلقة النقاش الحوارية الأولى.

موجز

٤٣ - في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، عرضت الرئيسة المشاركة لحلقة النقاش الحوارية الأولى (مصر) على المؤتمر النقاط والتوصيات التالية التي انبثقت عن المناقشات:

(أ) أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب غرس شعورا بامتلاك زمام الأمور وأسهم في عملية أسرع للتعليم وقلل تكلفة أداء الأعمال. وعاد بالفائدة أيضا على المستهلكين في أسواق الجنوب وترتب عليه أثر صافٍ في خلق العمالة؛

(ب) أن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب شملت إنشاء مراكز الفكر فيما بين بلدان الجنوب وجمع التجارب الناجحة وإنتاج فهارس القدرة الرقمية وتعزيز التعلم من الأقران؛

(ج) أن شركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب هم مقدمون للتعاون الإنمائي وميسرون له ومنفعون به. كما أنهم تدبروا أفق مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وطوّروها وفقا لمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(د) أن القدرة التحويلية والابتكارية والقدرة على التكيف لدى سكان المناطق الريفية والحضرية في بلدان الجنوب تشكل ميزة نسبية وفرصة رئيسية؛

(هـ) أن المجالات الرئيسية التي يمكن أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤثرا فيها تتضمن، التجارة ومسارات الصمود المناخي والحد من الكوارث وموصلية البنية التحتية والاقتصاد الرقمي والاستثمار في رأس المال البشري والتعليم والصحة والشباب وتعميم المنظور الجنساني والزراعة والتحول الريفي وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية ومواجهة الأزمات الإنسانية وتقديم الدعم في سياقات ما بعد انتهاء النزاع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، والعلم والتكنولوجيا. ومن الأهمية أيضا تعزيز التجارة الإلكترونية ورقمنة الزراعة والاقتصاد الريفي لفائدة صغار المزارعين؛

(و) أن ثمة حاجة لإقامة أطر أقاليمية وعالمية لإتاحة منصة لتبادل الخبرات الفضلى؛

(ز) أن شركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستطيعون مواصلة تعزيز الاحترام المتبادل على قدم المساواة، والنفع المتبادل والنتائج التي تعم منافعها على الجميع، وأن يدعون إلى التآزر والتعاون بما يحقق صالح اللاعبين كافة؛

(ح) أن العديد من وكالات الأمم المتحدة أعلن أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ركيزة أساسية لعمله. وشجع المشاركون الوكالات على القيام بدور أكبر في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وجرى التشديد أيضا على الحاجة إلى زيادة المبادلات بين شركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب وشركاء التعاون بين بلدان الشمال والجنوب؛

(ط) أن المشاركين أبرزوا أهمية إعداد منهجية لقياس أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجمع الأدلة العملية عليه من أجل تعبئة موارد إضافية لتحقيق خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠. ومن الضروري أيضا إنشاء نظام للرصد بجهود مشتركة تُستضاف على مستوى الأمم المتحدة؛

(ي) أن المشاركين يستطيعون التعلم من مبادرات تحسين الفعالية من قبيل، الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال، ومبادرة الشراكة العالمية للتعاون الثلاثي الفعال، ومجموعة الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة، والمنهجية الجديدة التي صاغتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النامية لتقصي التعاون الإنمائي. وأشار بعض المشاركين إلى أن ثمة حاجة لتصميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحليله من منظور "الحق في التنمية"؛

(ك) أن المشاركين ألقوا الضوء على ضرورة تبادل منهجيات جديدة من أجل إشراك القطاع الخاص في مجالات تشمل التمويل المختلط والاستثمار من أجل إحداث الأثر الاجتماعي. وأنه من الضروري أيضا التعلم من مؤسسات التمويل الدولية؛

(ل) أن المشاركين شددوا على أن تعزيز الدور التحويلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يستلزم تعزيز سبل الحصول على التمويل ومشاركة عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني وزيادة الترابط مع المنظمات الاجتماعية والعمليات التحويلية، وتعزيز التبادل المعرفي. وشددوا أيضا على أهمية تشجيع تنويع التمويل وتيسير التفاعل ومتابعة التنفيذ في جميع مستويات الحوكمة؛

(م) أن تسخير الإمكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يقتضي توسيع نطاق مشاركة القيادات النسائية في عملية صنع القرار ونقاشات السياسات؛

(ن) أن المشاركين أبرزوا ضرورة ضمان المساءلة ومكافحة الفساد وتطوير الإحصاءات وتكوين قاعدة بيانات لمتابعة تدفق المعونة الخارجة من الجنوب؛

(س) أن كثيراً من المشاركين تبادلوا خبراتهم، بما في ذلك مبادرات متصلة بنقل المعارف والتكنولوجيا في مجالات الزراعة، واستعراض الأداء البيئي، ومكافحة التطرف العنيف، وتقديم المساعدة في أحوال الأزمات.

باء - الحلقة ٢: التحديات التي تواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز الإطار المؤسسي اللازم لهما

٤٤ - في ٢١ آذار/مارس، افتتح الرئيس المشارك حلقة الحوار النقاشية الثانية المناقشات (إندونيسيا) وأدلى ببيان. وأدلى أيضا الرئيس المشارك الآخر (إكوادور) ببيان.

٤٥ - وأدلى ببيانات أيضا المتحاورون التالية أسماؤهم: روي بيريرا، المدير التنفيذي للوكالة البرازيلية للتعاون؛ وأنطونيو غونزاليس نوريس، المدير التنفيذي للوكالة البيروفية للتعاون؛ وربيبكا غرينسبان، الأمينة العامة للمؤتمر الأيرو-أمريكي؛ وفيكيتامولوا كاتوا أوتويكامانو الممثلة السامية للأمم المتحدة المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وساشين تشاتورفيدى، المدير العام لنظام البحوث والمعلومات للبلدان النامية.

٤٦ - وتلت ذلك مناقشة حوارية أدلى خلالها ببيانات ممثلو إندونيسيا والمغرب وبنغلاديش وغينيا.

- ٤٧ - وأدلى ببيانين ممثلًا المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وأمانة الكومنولث باعتبارهما من المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى.
- ٤٨ - وأدلى ببيان أيضا المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية التابع لمجلس حقوق الإنسان، ممثلاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بصفتها إحدى كيانات منظومة الأمم المتحدة.
- ٤٩ - ورد المتحاورون على التعليقات والأسئلة التي أثيرت في أثناء المناقشة الحوارية.
- ٥٠ - وأدلى الرئيس المشارك (إكوادور) بملاحظات ختامية وأعلن اختتام حلقة النقاش الحوارية الثانية.

موجز

٥١ - في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، عرض الرئيس المشارك حلقة النقاش الحوارية الثانية (إكوادور) على المؤتمر النقاط والتوصيات التالية التي انبثقت عن المناقشات:

(أ) أنه يعود للبلدان النامية صلاحية تصميم قياسات التعاون فيما بين الجنوب وإقرارها على أساس طوعي وملائم. وأن القياس النوعي للعمليات والنتائج ينطوي على أهمية حاسمة في تدعيم فكرة محورية التعاون لأي شكل أو نموذج للتنمية. ويتعين أن تتضمن مشاركة القطاع الخاص في البلدان النامية مؤشرات لقياس الأداء في مجالات خلق الوظائف والزيادات الضريبية ونقل التكنولوجيا والاستدامة البيئية واحترام الأعراف المحلية؛

(ب) أن العديد من المشاركين تبادلوا المعلومات حول المبادرات الإيجابية التي وظفتها وكالات التعاون التابعين لها للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز التنمية المستدامة. ولوحظ أن مؤسسات التعاون عُرِفت بالاستناد إلى رؤيتها وغايتها وقيمتها؛

(ج) أن العقود الأخيرة شهدت زيادة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة ونقل التكنولوجيا وتمويل التنمية، وفي النهج المتخذة إزاء التغير العالمي في المناخ والصحة والهجرة، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة غير المنيعية، التي لم يعد ارتفاع مستوى مياه البحر بالنسبة لها مسألة مجردة بل خطرا واقعا. وثمة حاجة ملحة لوضع إطار مؤسسي على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لضمان التوسيع السريع لنطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(د) أن فلسفة التعاون فيما بين بلدان الجنوب هي في كنهها فلسفة إدماج بالنظر إلى تعدد الجهات الفاعلة فيه وامتداد أفقه. لكن هناك حاجة أيضا لاتفاقات مؤسسية جماعية. وفي هذا السياق، يمكن أن يُستعرض التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التقارير العالمية والإقليمية المتعلقة بالأطر المؤسسية، وعلى الأخص في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(هـ) أنه من الأهمية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو تدعيمه في الخطط الإنمائية الوطنية وتحديد البرامج التي تتصل بقضايا التنمية والحوكمة الاقتصادية والحوكمة الرشيدة. ومن المهم أيضا الاعتراف بقيمة الجهات الفاعلة من غير الدول وإسهاماتها الممكنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق التمويل الجماعي والتمويل المختلط؛

(و) أن الإطار المؤسسي الراهن يبرهن على عدم قدرته على التصدي للتحديات التي تواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأنه لم يجر تنفيذ خطة عمل بيونس آيرس على نحو كامل، وإن كان قد

أحرز تقدم الكبير فيه. ولا بد أن تُدمج كيانات الأمم المتحدة على نحو تام التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتسمية مركز للتنسيق يتولى تنسيق العمل مع الأفرقة القطرية. ويكون من المفيد أيضا إنشاء محفل لبلدان الجنوب يضم وزراء المالية والخارجية والتنمية؛

(ز) أنه جرى الإيحاء بزيادة تحديد أبعاد الخريطة المؤسسية لإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والدولي، واتخاذ تدابير لضمان مواصلة الحفاظ على البيانات ذات الصلة ليس فقط من جهة البلدان المانحة المتقدمة النمو، بل أيضا من جهة البلدان النامية؛

(ح) أن المشاركين شددوا على انطواء أهداف التنمية المستدامة على أهمية رئيسية في صقل نموذج جديد للتنمية يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا حاسما فيه، لكن هناك حاجة لمجابهة عدد من التحديات في هذا المجال وبالأخص فيما يتصل بتهيئة البيئة التمكينية؛

(ط) أن فريق المناقشة، بإيجاز، أبرز أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مشددا على أن الأولوية الراهنة هي كفالة إدماج التحديات المتنامية على الصعيد العالمي، والإدماج التام للالتزامات المطلوبة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يتحقق ذلك بجملة أمور منها، زيادة إضفاء الطابع التنظيمي وصياغة الأسس المفاهيمية والمنهجيات والتدريب والمشاركة، وتحسينها. ويمكن بهذه الطريقة أيضا التوصل إلى توافق الآراء وتكييف التعاون على نحو ملائم لتهيئة عمليات إنمائية مختلفة، وإدماج جهات فاعلة جديدة واستخدام الأدوات التكنولوجية انطلاقا من منظور يسوده التضامن ويعمل عليه الطابع الإنساني.

جيم - الحلقة ٣: تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٥٢ - في ٢١ آذار/مارس، افتتح الرئيس المشارك حلقة النقاش الحوارية الثالثة (كندا) المناقشات وأدلى ببيان. وأدلت ببيان أيضا الرئيسة المشاركة (غينيا).

٥٣ - وقدم استعراضات كل من المحاورين التالية أسماؤهم: تريسا ريبورو، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، وكارلوس مارايا كويرا، المدير التنفيذي لمركز الجنوب؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وباولو إيستيغيز، مدير مركز مجموعة البريكس للسياسات.

٥٤ - وتلت ذلك مناقشة حوارية أدلى خلالها ببيانات ممثلو بنغلاديش وكوستاريكا وإندونيسيا وباكستان والفلبين وجنوب أفريقيا والاتحاد الروسي والمغرب وبوتسوانا والبرازيل وجمهورية تنزانيا المتحدة وهندوراس.

٥٥ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية: المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

٥٦ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلا المنظمة البحرية الدولية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة باعتبارهما من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ٥٧ - ورد المحاورون على التعليقات والأسئلة التي أثيرت في أثناء المناقشة الحوارية.

٥٨ - وأدلت الرئيسة المشاركة (غينيا) بملاحظة ختامية وأعلنت اختتام حلقة النقاش الحوارية الثالثة.

موجز

٥٩ - في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، عرضت الرئيسة المشاركة حلقة النقاش الحوارية الثالثة (غينيا) على المؤتمر النقاط والتوصيات التالية التي انبثقت عن المناقشات:

(أ) أن ثمة حاجة للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يستهدف عدم ترك أحد خلف الركب. ومن الأمور الحيوية حشد موارد إضافية للتحرك بشكل أسرع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمثل الحصول على التكنولوجيا ضرورة لتمكين الاقتصاد وتيسير عملية التنمية في البلدان النامية، وبالأخص عن طريق تنفيذ سياسات تعينها على الولوج إلى الثورة الصناعية الرابعة. وبوسع التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يلعب في هذا الصدد دوراً مهماً في نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) أن ثمة تشديداً على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل أداة مهمة للبلدان النامية تعينها على الاعتماد الجماعي على الذات؛

(ج) أن المشاركين أكدوا أيضاً أهمية انخراط جميع الجهات الفاعلة في إقامة آليات متابعة نتائج الإعلان الصادر عن المؤتمر، وإيجاد ساحة مشتركة تتيح للشركاء من الجنوب والشمال الاتفاق على إقرار أهداف مشتركة تحترم التنوع في منهجيات العمل؛

(د) أن هناك ضرورة لإيجاد سبل لتحفيز النظم المالية الوطنية والدولية على الاستثمار في المستقبل، وتيسير استثمار القطاع الخاص في التنمية المستدامة؛

(هـ) أنه من الأهمية أن يجري تطوير الطاقات لأغراض توسيع القاعدة الضريبية بالأخذ بمبادرات من قبيل مبادرة مفتشين ضريبيين بلا حدود، وزيادة الاستثمارات في مجالات التقدم التكنولوجي؛

(و) أن المشاركين شددوا كذلك على ضمان الانخراط المتساوق للقطاع الخاص حتى يمكن الاستفادة من مزاياه النسبية المقارنة، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعقب النتائج وتبيين الأثر المترتب على مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) أن المشاركين أبرزوا ضرورة تسخير إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز سبل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دعماً لهذا التعاون. وجرى التشديد في هذا الصدد على وجوب إيفاء شركاء التنمية بتعهداتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ح) أن المتكلمين أشاروا إلى ضرورة أن يستهدف التعاون الثلاثي تطوير قدرات بلدان الجنوب من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وأنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملها وخططها للدعم؛

(ط) أن المشاركين شددوا على أن أهداف التنمية المستدامة أساسية لتدعيم نموذج جديد للتنمية يمثل فيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصراً حاسماً. لكن ثمة تحديات عديدة تقتضي مواجهتها في هذا الصدد، تتصل على وجه الخصوص بتهيئة البيئة التمكينية؛

(ي) أن على منظومة الأمم المتحدة، وبالأخص مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تنفيذ برامج مبنية على ترتيبات ثلاثية تعتمد على الخبرات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والبلدان الشريكة؛

(ك) أنه بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ثمة المزيد الذي يتعين عمله لتناول سبل التنفيذ الأخرى مثل التجارة والاستثمار وأخلاقيات ممارسات الأعمال في القطاع الخاص والإصلاحات الضريبية، ومعالجة تحديات رئيسية من قبيل التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ل) أن المشاركين سلطوا الضوء على أهمية وضع استراتيجية جديدة على نطاق المنظومة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يكون هدفها المحافظة على مكانة قوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جدول الأعمال الإنمائي الدولي.

الفصل الخامس

تقرير لجنة وثائق التفويض

٦٠ - تنص المادة ٤ من النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على ما يلي:

تُعَيَّن في بداية المؤتمر لجنة وثائق التفويض وتتألف من تسعة أعضاء. ويستند تكوين اللجنة إلى نفس الأساس الذي يقوم عليه تكوين لجنة وثائق التفويض في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين. وتفحص اللجنة وثائق تفويض الممثلين وتقدم تقريرها إلى المؤتمر دون إبطاء.

٦١ - وقام المؤتمر في جلسته العامة الأولى، وفقاً للمادة ٤ من نظامه الداخلي، بتعيين لجنة لوثائق التفويض تتألف من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وغانا، وفنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٦٢ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٦٣ - وفي الجلسة المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩، انتخب أنطوني ليفربول (أنتيغوا وبربودا) رئيساً للجنة وثائق التفويض.

٦٤ - وكان معروضا على لجنة وثائق التفويض مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول والاتحاد الأوروبي. وأدلى ممثل مكتب الشؤون القانونية ببيان يتعلق بالمذكرة.

٦٥ - وحسب المشار إليه في الفقرة ١ من مذكرة الأمين العام، بصيغتها المستكملة بالبيان الذي أدلى به ممثل مكتب الشؤون القانونية، كانت قد قُدِّمَت إلى الأمين العام وقت انعقاد جلسة اللجنة، وثائق التفويض الرسمية للممثلين الموفدين إلى المؤتمر، في الشكل المطلوب بموجب المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر، من الاتحاد الأوروبي والدول التالية البالغ عددها ٤٩ دولة: الاتحاد الروسي، وإستونيا، وإسواتيني، وإكوادور، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبلغاريا، وبليز، وبوتسوانا، وبوروندي، وبيرو، وتايلند، وتشيكيا، وتونس، وجزر البهاما، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسويد، والصين، وعمان، وغانا، وغيانا، وغينيا، والفلبين، وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، والكامبيون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوبا، وماليزيا، والمكسيك، والنمسا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان

٦٦ - وحسب المشار إليه في الفقرة ٢ من مذكرة الأمين العام، بصيغتها المستكملة بالبيان الذي أدلى به ممثل مكتب الشؤون القانونية، كانت قد وردت إلى الأمين العام وقت انعقاد جلسة اللجنة معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول الموفدين إلى المؤتمر، إما عن طريق رسالة بالفاكس من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية أو رسالة أو مذكرة شفوية من الوزارة أو السفارة أو البعثة المعنية، من الدول التالية البالغ عددها ١١٠ دول: إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأوكرانيا، وإيران

(جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وباراغواي، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وجيبوتي، والداغمر، ودولة فلسطين، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وفرنسا، وفيجي، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملايو، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهاييتي، والهند، وهندوراس، وهولندا، واليمن.

٦٧ - وحسب المشار إليه في الفقرة ٣ من المذكرة، لم يتلق الأمين العام وثائق التفويض الرسمية أو المعلومات المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه من الدول التالية البالغ عددها ٣٦ دولة، التي دُعيت إلى المشاركة في المؤتمر: أفغانستان، وأوزبكستان، وآيسلندا، وبروني دار السلام، والبوسنة والهرسك، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوفالو، وتونغا، والجزر الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، ودومينيكا، وساموا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وطاجيكستان، والعراق، وغابون، وغرينادا، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، وكوت ديفوار، ولافيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، ومقدونيا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنيجر

٦٨ - وأوصى رئيس لجنة وثائق التفويض بأن تقبل اللجنة وثائق تفويض ممثلي الدول المدرجة أسماؤها في الفقرتين ١ و ٢ من المذكرة، بصيغتها المستكملة، على أن تُرسل إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن ووثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرة ٢ من المذكرة بصيغتها المستكملة، وكذلك لمثلي الدول المشار إليها في الفقرة ٣ من المذكرة، حسب الاقتضاء.

٦٩ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي بدون تصويت:

إن لجنة وثائق التفويض

وقد درست وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول وممثلي الاتحاد الأوروبي المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من مذكرة الأمين العام، بصيغتها المستكملة.

٧٠ - وذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يختلف مع اللجنة في اعتماد قرارها إلا فيما يتعلق بقبول وثائق التفويض المقدمة من نظام مادورو، باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية.

٧١ - وانضم ممثل فنلندا إلى توافق الآراء، لكنه ذكر أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار/مايو الماضي في فنزويلا لم تكن حرة أو نزيهة ولا تتمتع بالمصداقية، وأن فنلندا تؤيد تأييداً تاماً الجمعية الوطنية، وهي الهيئة الديمقراطية الشرعية لفنزويلا. وشدد على أن الأزمات المتعددة الأبعاد المتعلقة بفنزويلا لا يمكن حلها إلا بالوسائل السياسية الديمقراطية السلمية، ووجدد الدعوة إلى إعادة إرساء الديمقراطية بإجراء انتخابات رئاسية حرة وشفافة وذات مصداقية.

٧٢ - وذكر ممثل شيلي أن بلده يعترف بالرئيس المؤقت خوان غوايدو بوصفه الرئيس الشرعي الوحيد لفنزويلا، ولا يختلف مع اللجنة في اعتماد القرار إلا فيما يتعلق بقبول وثائق التفويض المقدمة من نظام مادورو، بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية.

٧٣ - وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن وثائق التفويض الصادرة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية صدرت بما يتفق تماماً مع النظام الداخلي للمؤتمر وأشار، بعد التذكير بأن الجمعية العامة وافقت على وثائق تفويض وفد فنزويلا إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، إلى أن الاتحاد الروسي يعارض تسييس عمل المؤتمر واللجنة.

٧٤ - وانضم ممثل الصين إلى توافق الآراء، ولاحظ أن الجمعية العامة بتت بالفعل في دورتها الثالثة والسبعين في شأن ممثلي فنزويلا، وأن الصين تعارض إجراء مناقشات بشأن تمثيل فنزويلا في المؤتمر.

٧٥ - وقررت اللجنة، بدون تصويت، أن توصي المؤتمر باعتماد مشروع قرار يوافق على تقرير اللجنة.

الإجراء الذي اتخذته المؤتمر

٧٦ - في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، نظر المؤتمر في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.235/5) بالصيغة التي عرضه بها رئيس اللجنة (أنتيغوا وبرودا)، الذي أفاد المشاركين أيضاً بأن اللجنة تلقت منذ انعقاد اجتماعها الرسمي وثائق تفويض في الشكل المطلوب من السلفادور وسنغافورة وصربيا وغواتيمالا وليسوتو وميانمار.

٧٧ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في تقريرها، وقبل بوثائق التفويض الإضافية التي ذكرها رئيس لجنة وثائق التفويض (للاطلاع على نص القرار، انظر الفصل الأول، القرار ٣).

٧٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى بيان ممثلو كل من الاتحاد الأوروبي، وبيرو (بالنيابة أيضاً عن مجموعة ليما) (المؤلفة من الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا وكندا وهندوراس) وأستراليا وإسرائيل والجمهورية الدومينيكية وجورجيا وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية)، وتشيكيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والاتحاد الروسي وكوبا والصين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ونيكاراغوا وجمهورية إيران الإسلامية واليابان وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية.

الفصل السادس

اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

- ٧٩ - في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، كان معروضا على المؤتمر مشروع قرار بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر بعنوان "وثيقة بيونس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب" مقدم من رئيس المؤتمر (A/CONF.235/L.1).
- ٨٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلت أمينة المؤتمر ببيان أدخلت في سياقه تعديلات شفوية على وثيقة بيونس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصيغتها الواردة في الوثيقة A/CONF.235/3.
- ٨١ - وقبل اعتماد القرار، أدلى ببيان ممثل دولة فلسطين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.
- ٨٢ - وفي الجلسة العامة الخامسة أيضا، اعتمد المؤتمر مشروع القرار A/CONF.235/L.1، معتمدا من ثم وثيقة بيونس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصيغتها المعدلة شفويا (للاطلاع على نص الوثيقة، انظر الفصل الأول، القرار ١).
- ٨٣ - وبعد اعتماد القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

الفصل السابع

اعتماد تقرير المؤتمر

٨٤ - في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، اعتمد المؤتمر مشروع القرار [A/CONF.235/L.2](#) المعنون "الإعراب عن الشكر لشعب الأرجنتين وحكومتها"، بالصيغة التي عرضه بما ممثل دولة فلسطين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (للاطلاع على نص القرار، انظر الفصل الأول، القرار ٢).

٨٥ - وفي الجلسة نفسها أدلى سفين يورغنسون (إستونيا) المقرر العام للمؤتمر ببيان، عرض في سياقته مشروع تقرير المؤتمر ([A/CONF.235/L.3](#)).

٨٦ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير، وأذن للمقرر العام بوضعه في صيغته النهائية.

الفصل الثامن

اختتام المؤتمر

- ٨٧ - في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، أدلى الأمين العام للمؤتمر ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببيان.
- ٨٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلت رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة ببيان.
- ٨٩ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان خورخيه فورييه، وزير الشؤون الخارجية والعبادة في الأرجنتين، بصفته نائباً لرئيس المؤتمر بحكم المنصب، وأعلن اختتام مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

قائمة الوثائق

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/CONF.235/1	٤	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.235/2	٣	النظام الداخلي المؤقت
A/CONF.235/3*	١٠	وثيقة بيونس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
A/CONF.235/4	٦	المسائل التنظيمية والإجرائية
A/CONF.235/5	٧ (ب)	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.235/6	١١	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
A/CONF.235/L.1	١٠	مشروع قرار: وثيقة بيونس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
A/CONF.235/L.2	١١	مشروع قرار: الإعراب عن الشكر لشعب الأرجنتين وحكومتها
A/CONF.235/L.3	١١	مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
A/CONF.235/INF/1		معلومات للمشاركين
A/CONF.235/INF/2		قائمة المشاركين

